

الفصل الرابع

القراءات الشاذة

ويحتوي على المباحث الآتية :

- ١- الشذوذ بين اللغة والاصطلاح .
- ٢- القراءات الشاذة وأنواعها .
- ٣- أصحاب القراءات الشاذة .
- ٤- الاحتجاج بشواذ القراءات .
- ٥- القراءة بالشاذ في الصلاة .
- ٦- القراءة بالشاذ خارج الصلاة .

obeikandi.com

الفصل الرابع

القراءات الشاذة

مقدمة :

كانت القراءات المتواترة - قبل حدوث الرسم العثماني - كثيرة بدون حصر ، فقد كان للقراءة الصحيحة قبل توحيد الرسم شرطان أحدهما : أن تكون القراءة وفق إحدى اللهجات العربية .

والآخر : أن يتلقاها الجم الغفير من النبي ﷺ مباشرة ، أو من صحابي تلقاها منه فلما توحد رسم المصحف في صدر خلافة عثمان رضي الله عنه جدّ شرط ثالث : هو أن تكون القراءة متفقة في الرسم مع أحد المصاحف العثمانية . فإن لم توافق واحدة منها عدّت قراءة شاذة^(١) . وقد استقر الأمر منذ قرون على اعتبار ما وراء القراءات العشر من الشواذ التي لا يُتلى القرآن بها في الصلاة أو خارجها ، على الخلاف الذي سيأتي تفصيله في الفقرتين : الرابعة والخامسة من هذا الفصل .

١ - الشذوذ بين اللغة والاصطلاح .

(الشذوذ) في لسان العرب : مصدر الفعل « شذَّ ، يشذُّ » بكسر الشين وضمها في المضارع ومعناه : الانفراد عن الجمهور . و(شُذِّذَ الناس) من كانوا في القوم وليسوا من قبائلهم^(٢) وقد استعار هذه الكلمة علماء الدراسات اللغوية ، فأطلقوا كلمة (الشاذ) على ما خالف القاعدة العامة في الباب الواحد .

وقد استعارها علماء القراءات أيضاً ، ووصفوا بها كل ما وراء القراءات العشر من قراءات^(٣) سواء أكانت القراءة مسندة لصحابي أم لغيره . وبالف بعضهم فقال :

(١) عبد الفتاح القاضي : القراءات الشاذة ص ٦ .

(٢) الصحاح ، اللسان ، تاج العروس (شذ) .

(٣) عبد الفتاح القاضي : القراءات الشاذة ص ٦ .

(الشاذ) ما وراء القراءات السبع . والقول الأول هو المشهور الصحيح ، وعليه جمهور علماء القراءات والفقهاء .

٢- القراءات الشاذة وأنواعها :

وبعد تتبعي لشواذ القراءات حول الأسماء من سورتي الفاتحة والبقرة ، في المصادر التي عثرت عليها . ومقارنتها بما تواتر من القراءات ، تبين لي أن القراءات الشاذة ثلاثة أنواع :

النوع الأول : القراءة الشاذة المشهورة ، وهي القراءة التي وافقت العربية والرسم وصح سندها ، ولكنه لم يبلغ درجة التواتر . فمن هذا ما رواه الحاكم في (مستدركه) عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قرأ قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ (التوبة: ١٢٨) (بفتح الفاء) ^(١) وكقراءة غَلَبَتِ الرومُ (بالبناء للفاعل) . . سَيُغْلِبُونَ (بالبناء للمفعول) ^(٢) النوع الثاني : قراءة الآحاد ، وتحتها قسمان : القسم الأول كل قراءة وافقت العربية والرسم ولم يصح سندها . القسم الثاني كل قراءة وافقت العربية وخالفت الرسم سواء صح سندها أو لم يصح ^(٣).

هذا - وأما القراءة التي تخالف العربية بكل لهجاتها ، فلا توصف بأنها قراءة ، بل تعتبر ضرباً من ضروب الوضع والاختلاق .

النوع الثالث : القراءة المدرجة ، وهذا النوع من شواذ القراءات هو الذي زيد في الآية على وجه التفسير . كقراءة سعد بن أبي وقاص « وله أخ أو أخت من أم » (النساء : ١٢) وكقراءة ابن الزبير : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . ويستعينون بالله على ما أصابهم » (آل عمران: ١٠٤) ^(٤) والحق أن وصف هذا النوع بأنه قراءة غير صحيح ، وما هو إلا ضرب من التفسير .

(١) البحر المحيط ١١٨/٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٦ .

(٢) انظر الفصل الثالث : القراءات المتواترة . المبحث التاسع ص ٨٠ .

(٣) فتح الباري ٢٩/٩ ، ولطائف الإشارات ٧٤/١ ، والإتقان للسيوطي ٢٦٤/١ .

(٤) الإتقان ٣٦٤/١ ، وفتح القدير ٣٦٩/١ .

٣- أصحاب القراءات الشاذة :

بعد أن توحيد رسم المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه التزم شيوخ الإقراء من الصحابة والتابعين ، القراءة التي توافق الرسم ، وتواتر سندها من حيث الضبط . ومع هذا ظل العلماء والمتصلون بعلوم القرآن يتناقلون فيما بينهم المواضع التي كان فيها تعدد قراءات قبل الرسم الموحد . ولما جاء عصر تأليف الكتب في نواحي العلوم الإسلامية المختلفة ، ألف علماء القراءات كتباً في القراءات المتواترة ، وأخرى في القراءات الشاذة ، ومرجعهم في الأخيرة ما ظلت تتناقله ذواكر الحفظ ، وانتقلت الفكرة إلى المفسرين أيضاً فرأى كثير منهم أن يشير إلى القراءة الشاذة حيثما وجدت ، تكملة لفائدة القارئ ولأنها تعين على توضيح معنى في القراءة المتواترة ، وقد تدل على معنى صحيح لا تؤديه القراءة المتواترة . وقد كثرت الإشارة في هذه المصادر إلى قراء الشواذ من الصحابة والتابعين . فتردد من أسماء الصحابة ذكر : عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عباس ، وسعد ابن أبي وقاص ، وعبد الله بن الزبير وغيرهم .

وعندما ظهر أئمة القراءات العشر وتحدت أشخاصهم ، ظهر أيضاً إلى جانبهم عدد كبير من قراء الشواذ وهم درجات في الشهرة وأكثرهم شهرة أربعة وهم :

١- ابن محيصة ، واسمه : محمد عبد الرحمن المكي . توفي بمكة سنة ١٢٣هـ وله راويان : البزي . وابن شنبوذ .

٢- اليزيدي : واسمه يحيى بن المبارك . توفي بمرور ٢٠٢هـ وله راويان : سليمان ابن الحكيم ، وأحمد بن فرح (بالحاء المهملة) .

٣- الحسن البصري : (١١٠هـ) . وله راويان : شجاع بن أبي نصر البلخي ، والدوري .

٤- الأعمش : واسمه سليمان بن مهران (ت ١٤٨هـ) وله راويان : الحسن بن سعيد المطوعي ، وأبو الفرج الشنبوذي الشطوي . وقراءات هؤلاء الأربعة شاذة

باتفاق^(١) وقد حدد علماء القراءات المواضع التي خالف فيها هؤلاء الأئمة العشرة ، وقد تناولتها بالتفصيل الكتب الخاصة بشواذ القراءات ، كما أشارت إلى كثير منها بعض كتب التفسير .

أما غير هؤلاء من قراء الشواذ ، ممن رويت عن أحدهم قراءة شاذة هنا أو هناك ، فسيرد اسم كل واحد منهم عند التعرض للآية التي قرأ إحدى كلماتها قراءة شاذة ، كما سترد لهم تراجم موجزة في الملحق الخاص بتراجم قراء الشواذ في آخر هذه الرسالة .

٤ - الاحتجاج بشواذ القراءات

اتفق جمهور العلماء على جواز تدوين القراءة الشاذة وتعلمها وتعليمها واحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية ، والاستعانة بها - متى صح سندها - في بيان المراد من القراءة المتواترة . ولم يتفق أئمة الفقه على اتخاذها دليلاً في مجال الأحكام الفقهية ، فقد ذهب أبو حنيفة رحمه الله وأصحاب المذهب الإباضي إلى جواز الاستدلال بالقراءة الشاذة في مباحث الأحكام الفقهية ، ورأوا أنها بمنزلة خبر الواحد العدل قالوا : فابن مسعود وأبي - مثلاً - صادقان عندما يخبراننا بأنهما سمعا النبي ﷺ يقرأ « فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ » (المائدة: ٨٩)^(٢) ووافق أبا حنيفة فيما ذهب إليه الروياني والرافعي^(٣) ، ولذا أوجبوا تتابع الصوم في كفارة اليمين . وظاهر مذهب الإمام الشافعي رحمه الله عدم الاستدلال بالقراءة الشاذة في الأحكام الشرعية ، فليست عنده بمنزلة خبر الواحد العدل ، لأن إجماع الصحابة على عدم كتابتها في المصاحف العثمانية دليل على أنها ليست قرآناً^(٤) . ولذا لم يوجب تتابع الصوم في كفارة اليمين ، وذهب إلى عدم الاحتجاج بها أيضاً ابن الحاجب من المالكية^(٥) .

(١) إتحاف فضلاء البشر ص ٧ .

(٢) الإتيقان ٨٢/١ ، وفتح القدير ٧٢/٢ ، والبحر الزخار (في الفقه الإباضي) ١٦٠/١ .

(٣) الإتيقان ٨٢/١ .

(٤) إمام الحرمين : البرهان في أصول الفقه ٦٦٦/١ .

(٥) الإتيقان ٨٢/١ .

وإني أذهب إلى ما ذهب إليه القائلون بعدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة في مجال الأحكام الفقهية لأمرين :

الأمر الأول : لأنها ليست قرآناً كما قالوا . إلا على الظن ، إذ رفعها من المصاحف دليل على أنها ليست قرآناً فمن الجائز أن تتابع الصوم في كفارة اليمين كان واجباً أول الأمر ، ثم خفف الله عن الأمة واستبدل به غيره .

الأمر الثاني : أنها ليست بمنزلة خبر الواحد العدل . فإن إيجاب العمل بخبر الواحد العدل يتوقف على كونه ثابتاً لم ينسخ بأثر آخر أو بإجماع . ولم يوجد دليل آخر يعارضه^(١) . والقراءة الشاذة تخالف خبر الواحد العدل من هذين الوجهين :

فإن إزالتها من المصاحف دليل على نسخها كما تقدم . والقراءة المتواترة الثابتة في المصحف دليل معارض ، وقوي لتواتره . والقراءة الشاذة دليل معارض (بفتح الراء) ضعيف لشذوذه .

ولم أر في المصادر التي تيسر لي الاطلاع عليها رأياً للمتقدمين حول جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة على الأحداث التاريخية . وقد ذهبت إلى صحة ذلك بشرط ألا يتناقض مدلول القراءة الشاذة مع مدلول القراءة المتواترة . وقد استندت على القراءة الشاذة في الاستدلال على وقائع تاريخية وذلك عند مناقشة قوله تعالى : «ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب» بنصب يعقوب^(٢) وقوله تعالى : ﴿الْقَرْيَةِ غُلِبَتِ الرُّومُ... وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (الروم: ١)^(٣) .

٥- القراءة بالشاذ في الصلاة :

لقد اختلفت أقوال أئمة الفقه الإسلامي ، في حكم الصلاة بالشاذ اختلافاً كثيراً وفيما يلي بسط الكلام حول تلك الأقوال :

(١) ابن عبد البر : التمهيد ٢/١ ، والشوكاني : إرشاد الفحول ص ٤٦ .

(٢) انظر فصل : الاختلاف النحوي ص ٢٥٥ .

(٣) انظر فصل : القراءات المتواترة ص ٦٣ .

أولاً : المذهب المالكي

اكتفى مالك رحمه الله عن الحكم على الصلاة التي يقرأ فيها بالشاذ بقوله : « من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ، مما يخالف المصحف لم يُصَلِّ وراءه »^(١) وجاء في قول آخر رواه عنه ابن القاسم قال : سئل مالك عن رجل صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود؟ قال : يخرج ويدعه ولا يأت به . وسئل ابن القاسم : هل على من صلى خلف من يقرأ بقراءة ابن مسعود أن يعيد صلاته فأجاب ابن القاسم : أرى أن يعيد في الوقت وبعده^(٢) .

هذا - ولم يتعرض الإمام مالك رحمه الله في قوله ذلك لصلاة الإمام بالصحة أو البطلان ، وإنما حكم على صلاة المأموم بقطعها وعدم التماذي فيها وكذلك فعل تلذذه ابن القاسم رحمه الله ، فلم يتطرق لحكم صلاة الإمام ، وإنما حكم على صلاة المأموم بالبطلان ووجوب الإعادة أبداً .

فالمسألة شائكة كما ترى إذ لا بد لمن يحكم ببطلان عبادة ما شرعا ، أن يكون تحت يده دليل البطلان . وهل الدليل هنا هو مخالفة الإجماع بالقراءة في الصلاة بما أجمع الصحابة في عهد عثمان على خلو المصاحف منه . هذا ما يفهم من قول بعض فقهاء المذهب الشافعي كما سيأتي ذكره في فقرة « ثالثاً » .

ثانياً : المذهب الحنفي

ولعلماء الأحناف ثلاثة أقوال في المسألة :

أحدها : صحة الصلاة بقراءة بعض الكلمات قراءة شاذة ، لأنهم يعتبرون اللفظ الشاذ في القراءات قرآناً طرأ الشك على قرآنيته لعدم تواتر سنده .

الثاني : تفسد صلاة من اقتصر في صلاته على الشاذ ، وتصح إن قرأ معه متواتراً^(٣) .

(١) المدونة ٨٤/١ ، وغيث النفع ص ١٩ ، والتمهيد ٢٩٣/٨ .

(٢) المدونة ٨٤/١ .

(٣) رد المحتار ٣٢٦/١ .

الثالث : التفصيل بين الشاذ الذي يغير المعنى والذي لا يغيره . فقد نقل القسطلاني تفصيلاً لبعض فقهاء المذهب الحنفي في قوله : « والذي أفتى به علماء الحنفية بطلان الصلاة التي يقرأ فيها بالشاذ إذا غير المعنى ، وصحتها إن لم يغير المعنى »^(١).

ثالثاً : المذهب الشافعي

ولا خلاف بين علماء المذهب الشافعي في حرمة القراءة بالشاذ في الصلاة وبطلانها . ونصوا على أن الشاذ من القراءات ما وراء القراءات العشر . أفتى بهذا من علماء المذهب النووي وابن الصلاح رحمهما الله^(٢).

رابعاً : المذهب الحنبلي

وفي المذهب الحنبلي ثلاثة أقوال أيضاً كما في المذهب الحنفي . أحدها : عدم صحة الصلاة بما خرج عن مصحف عثمان كقراءة ابن مسعود وغيره .

الثاني : صحة الصلاة إذا قرئ فيها بشاذ صح سنده . وقالوا في الاحتجاج لهذا : إن الصحابة رضوان الله عليهم ، كانوا يصلون بقراءاتهم تلك التي اعتبرت شاذة بعد توحيد الرسم في المصاحف العثمانية ولم يقل أحد ببطلان صلاتهم . وإذا صح هذا - وهو صحيح - فلن يكون أمر من الأمور مبطلاً للصلاة في عصر دون عصر . وقد صح أن النبي ﷺ قال عن قراءة ابن مسعود : « من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد »^(٣).

الثالث : روي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله : يكره للمصلي أن يقرأ في الصلاة بالشاذ ، وتصح صلاته إذا صح سند الشاذ الذي قرأ به^(٤) . ويقول الإمام أحمد

(١) القسطلاني : لطائف الإشارات ٧٤/١ .

(٢) محيي الدين النووي : المجموع شرح المذهب ٣/٣٣٣ ، وغيث النفع ص ١٨ .

(٣) ابن قدامة : المغني ١/٥٣٥ .

(٤) شرف الدين الحجاوي : الإقناع ١/١١٩ ، والشرح الكبير على المغني ١/٥٣٥ .

هذا أقول : ولكن لا ينبغي لمن صلى بالناس إماماً أن يقرأ بالشاذ مراعاة لهذا الخلاف بين الأئمة . والسلامة للدين أن يؤدي المسلمون عباداتهم على المتفق عليه ، لا على المختلف فيه . ففي الحديث النبوي الصحيح « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك »^(١).

ولم أر لعلمائنا المتقدمين أو المعاصرين - في المصادر التي أتيج لي الوقوف عليها - قولاً حول من يصلي بالناس إماماً في بلد ما وهو غريب عنها . وممن يحسنون عدداً من القراءات المتواترة ، فيقرأ في الصلاة بقراءة متواترة غير معروفة للمأمومين . ولعلي لا أكون مجانباً للصواب إن قلت بكرة ذلك ، لأن القراءة في الصلاة برواية غريبة عن المأمومين تشوش عليهم في صلاتهم وتجعلهم - لطول ما ألفوا القراءة المعروفة في بلدهم - يظنون بهذا الإمام الغريب الخطأ وهو من القراءات بمكان .

٦- القراءة بالشاذ خارج الصلاة .

أما تلاوة القرآن بشواذ القراءات خارج الصلاة ، فقد اختلف الفقهاء في حكمها أيضاً ، حرمها الجمهور وقالوا : يؤدب الذي يقرأ القرآن بالشواذ ، وإذا لم يرتدع يحبس حتى يتوب . هذا إذا كان عارفاً بالحكم ، أما إذا كان جاهلاً بالحكم فيكتفي بتعريفه إياه^(٢) . ونقل ابن عبد البر الإجماع على التحريم^(٣) . ونقل السيوطي رحمه الله فتوى لبعض الفقهاء يجيز فيها التلاوة بالشاذ خارج الصلاة . قال : قياساً على رواية الحديث بالمعنى^(٤) .

ويرى مكّي بن أبي طالب وابن الجزري جواز التلاوة بالشاذ خارج الصلاة بشروط خمسة : أن يكون الشاذ المقروء به موافقاً للرسم ، والعربية ، وأن يصح سنده ، وأن يظفر بالشهرة ، ويُتَلَقَّى بالقبول^(٥) .

(١) حديث صحيح رواه الإمام أحمد والترمذي والنسائي . قاله المناوي : فيض القدير ٥٢٩/٣ .

(٢) القسطلاني : لطائف الإشارات ٧٣/١ .

(٣) الزركشي : البرهان ٤٦٧/١ .

(٤) السيوطي : الإقتان ١٠٩/١ .

(٥) عبد الفتاح القاضي : القراءات الشاذة ص ٨ .

وخلاصة ما تتجه إليه أنظار أكثر الفقهاء ، أن الشاذ من القراءات لا يتلى به القرآن في الصلاة أو في خارجها . لقد أجمع المسلمون على أن القرآن هو ما بين دفتي المصحف ، وقد أطرح الصحابة ما سواه عند توحيد رسم المصحف ، فالقراءة بعد ذلك بما خالف رسم المصحف الإمام ، أو وافقه في الرسم وخالفه في الضبط المتواتر ، فيها تشويش وتخليط على جمهور المسلمين ، يفرق كلمتهم ويشير بينهم الخلاف الذي حسم أمره الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه . فالقراءة بالشواذ بعد هذا أراها مكروهة كراهة شديدة لما يترتب عليها من آثار الفرقة والاختلاف .

* * *

obeikandi.com